



Distr.: General
1 August 2024
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



مؤتمر الأطراف

الدورة السادسة عشرة

الرياض، المملكة العربية السعودية، 2-13 كانون الأول/ديسمبر 2024

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

أطر السياسات والقضايا المواضيعية، بما في ذلك القضايا

الناشئة الجديدة: المروج والمراعي

متابعة أطر السياسات والقضايا المواضيعية: العواصف الرملية والترابية

مذكرة من الأمانة

موجز

طلب مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره 26/م أ-15، إلى الأمانة أن تقدم تقريراً عن المسائل السياسية ذات الصلة بذلك المقرر في دورته السادسة عشرة.

ويقدم هذا التقرير موجزاً للأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة والآلية العالمية والتقدم الذي أحرزته خلال فترة ما بين الدورات. وهو يتضمن استنتاجات وتوصيات بشأن سبل ووسائل تحسين القدرة على تعزيز الجهود الجارية الرامية إلى مكافحة العواصف الرملية والترابية، بما في ذلك إدارة المصادر البشرية المنشأ.



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
3	3-1	 معلومات أساسية	أولاً -
4	40-4	 التقدم المحرز في التنفيذ.	ثانياً -
4	11-4	 مبدأ توجيهي للسياسات وموجز تقني.	ألف -
6	13-12	 حزمة أدوات مكافحة العواصف الرملية والترابية وقائمة جرد للأدوات والتكنولوجيات ..	باء -
6	32-14	 الحوار العلمي السياساتي بشأن العواصف الرملية والترابية.	جيم -
10	36-33	 ائتلاف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية	دال -
11	40-37	 المشاريع والبرامج المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية.	هاء -
12	43-41	 الاستنتاج.	ثالثاً -

أولاً - معلومات أساسية

1- في عام 2015، طلب مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره 9/م-12، إلى الأمانة أن تشارك في شراكات تعزز تنمية القدرات على مواجهة العواصف الرملية والترابية. وفي وقت لاحق، اعتمد مؤتمر الأطراف ثلاثة مقررات متتالية بشأن العواصف الرملية والترابية، وهي المقررات 31/م-13 و 25/م-14 و 26/م-15. وقد دعا المقرر الأخير الأطراف إلى الاستفادة من الخلاصة الوافية في ما يتعلق بالعواصف الرملية والترابية: معلومات وإرشادات بشأن تقييم ومعالجة المخاطر ومن حزمة أدوات مكافحة العواصف الرملية والترابية، لتعزيز تأهبها للعواصف الرملية والترابية ولتعزيز تكامل واتساق تدابير التخفيف من آثار العواصف الرملية والترابية، بما فيها تلك المتعلقة بالمصادر البشرية المنشأ، في المجالات السياسية ذات الصلة على الصعيدين الوطني ودون الوطني بغية النهوض بالتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي والإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية.

2- ودعا المقرر 26/م-15 الأمانة، في حدود نطاقها وولايتها ورهنأ بالموارد المالية، والشركاء الماليين إلى أن يقدموا الدعم إلى الأطراف، بناء على طلبها، من أجل تصميم وتنفيذ خطط وسياسات وطنية للتصدي للعواصف الرملية والترابية المرتبطة بالتصحر/تدهور الأراضي والجفاف. وطلب المقرر ذاته إلى الأمانة والآلية العالمية أن يضطلعاً، في نطاق الاتفاقية والولاية المنصوص عليها فيها، ورهنأ بتوافر الموارد المالية، وبالتعاون مع الشركاء، بما يلي:

(أ) وضع مبدأ توجيهي طوعي للسياسات، بالتشاور مع البلدان المتأثرة بالعواصف الرملية والترابية، للمساعدة في إدماج إدارة العواصف الرملية والترابية في المجالات السياسية الرئيسية؛

(ب) مواصلة تطوير حزمة أدوات مكافحة العواصف الرملية والترابية، بما في ذلك الخريطة الأساسية العالمية لمصادر العواصف الرملية والترابية وغيرها من منصات نظم المعلومات الجغرافية وبياناتها وأدواتها، فضلاً عن إعداد قائمة جرد تتضمن الأدوات والتكنولوجيات الراهنة المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية غير تلك المدرجة في حزمة أدوات مكافحة العواصف الرملية والترابية وإتاحة هذه المعلومات للأطراف؛

(ج) العمل، حسب الاقتضاء، على تيسير تنظيم حوار علمي سياساتي بشأن العواصف الرملية والترابية للمساهمة في وضع المزيد من الإرشادات والسياسات اللازمة لمعالجة مسألة العواصف الرملية والترابية؛

(د) المشاركة بنشاط في ائتلاف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية وتعزيز التعاون والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها ومعاهداتها لمعالجة مسألة التخفيف من تأثير العواصف الرملية والترابية، بما في ذلك في عمل ائتلاف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية المتعلق بوضع مبادرة تنفيذ عالمية للتصدي لمصادر العواصف الرملية والترابية البشرية المنشأ وسد ثغرات البيانات/المعلومات؛

(هـ) دعم وضع مشاريع وبرامج تحويلية وبلورة خيارات تمويل فيما يتعلق بالتخفيف من تأثير المصادر البشرية المنشأ للعواصف الرملية والترابية.

3- ويقدم هذا التقرير وصفاً للأنشطة المتصلة بالعواصف الرملية والترابية التي اضطلعت بها الأمانة والآلية العالمية خلال فترة ما بين الدورات استجابة للطلبات الواردة في المقرر 26/م-15. ويقترح عناصر لمقرر ينظر فيه مؤتمر الأطراف لتعزيز تنفيذ إطار الدعوة في مجال السياسات لمكافحة العواصف الرملية والترابية وتعزيز القدرات التي تمكن البلدان الأطراف من الوفاء بالتزاماتها بموجب هذا المقرر.

ويشمل ذلك تعهدات البلدان بالوقاية من مصادر العواصف الرملية والترابية والحد منها، وتحديدًا في سياق جهودها الرامية إلى تحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي وتعزيز التأهب للكوارث والقدرة على الصمود.

ثانياً - التقدم المحرز في التنفيذ

ألف - مبدأ توجيهي للسياسات وموجز تقني

4- إن المبدأ التوجيهي بشأن إدماج إدارة العواصف الرملية والترابية في المجالات السياسية الرئيسية، الذي أعدته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، هو مبدأ توجيهي طوعي يمكن أن تستخدمه السلطات والجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية ودون الوطنية المسؤولة عن صياغة مبادرات مكافحة العواصف الرملية والترابية في المجالات السياسية الرئيسية وتنفيذ تلك المبادرات. ويهدف إلى إنكاء الوعي بالتحديات الإنمائية المتعلقة بمخاطر العواصف الرملية والترابية وقابلية التأثر بها والتعرض لها والتي غالباً ما لا يقدّرها واضعو السياسات تقديراً كاملاً أو لا يولونها الاعتبار الكامل. ويحدد المبدأ التوجيهي المبادئ والبيئة المواتية للوقاية من مصادر العواصف الرملية والترابية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والحد منها مع تحسين الإنتاجية والقدرة على الصمود.

5- **الزراعة:** ينبغي أن تسترشد السياسات والبرامج والاستثمارات في مجال مكافحة العواصف الرملية والترابية وذات الصلة بإنتاج الأغذية بالإدارة المتكاملة للأراضي والتربة والمحاصيل والثروة الحيوانية والمياه. ومن المعترف به أن الحلول المستمدة من الطبيعة، ولا سيما في قطاعات الزراعة والغابات والتعدين والثروة الحيوانية، هي طرق فعالة من حيث التكلفة للوقاية من مصادر العواصف الرملية والترابية البشرية المنشأ والحد منها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للحواجز التي تشجع على استخدام موارد المياه بكفاءة أكبر، وحبذا، التخطيط على نطاق المناظر الطبيعية لضمان تحقيق النتائج المثلى في خريطة فيسيغرافية لاستخدامات الأراضي، بما في ذلك حماية النظم الإيكولوجية الطبيعية وإصلاحها.

6- **صحة الإنسان:** يمكن استخدام الدراسات الوبائية لتحسين فهم تأثير مختلف أنواع أحداث العواصف الرملية والترابية على المخاطر الصحية المزمنة والحادة والفئات السكانية الأكثر تضرراً. ومن شأن تعزيز التنسيق بين القطاع الصحي والمؤسسات التي ترصد نوعية الهواء أن يعزز قدرة أنظمة الإنذار المبكر على التنبؤ باحتمالية وقوع أحداث العواصف الرملية والترابية وبثها حتى تتمكن الشركات والمجتمعات من اتخاذ الاحتياطات اللازمة في الوقت المناسب. ويمكن أن يحد التخطيط للطوارئ، استناداً إلى احتمال وقوع أحداث محددة تتعلق بالعواصف الرملية والترابية، من مخاطر هذه الأحداث، وأن يحد أيضاً من تعرض الأفراد المشاركين في العمل المأجور وغير المأجور والتعليم والترفيه لمثل هذه الأحداث.

7- **البنية التحتية المبنية:** ينبغي أن تراعي السياسات والبرامج والاستثمارات في مجال مكافحة العواصف الرملية والترابية الآثار السلبية على البنية التحتية المبنية وكفاءتها التشغيلية وطلب المستخدمين على النقل والطاقة والتصنيع. ومن بين جوانب مسألة العواصف الرملية والترابية التي تثير قلقاً متزايداً لدى واضعي السياسات والمستثمرين تأثيرها على مصادر الطاقة المتجددة، وخاصة مزارع الرياح والطاقة الشمسية. ومع زيادة حصة الطاقة المتجددة في المناطق المتأثرة بالعواصف الرملية والترابية، ينبغي أن تشمل الاستثمارات والعمليات التخطيط للطوارئ والتدابير الاستباقية لتجنب حدوث اضطرابات كبيرة.

8- **الإنذار المبكر:** في حين أن هناك تقدماً كبيراً في أنظمة الإنذار المبكر، فإن الرصد الحالي لنوعية الهواء لا يسجل عادةً أي أحداث تتعلق بالعواصف الرملية والترابية أو يُبلغ عن أحداث من هذا القبيل. ويجب أن تعود أنظمة الإنذار المبكر المرتبطة بالإجراءات الاستباقية بالنفع على جميع طبقات

المجتمع من خلال الحد من آثار أحداث العواصف الرملية والترابية المتوقع حدوثها قبل وقوعها أو الشعور بآثارها الأكثر حدة. ويمكن أن يساعد إدراج القدرة على التنبؤ بأحداث العواصف الرملية والترابية ورصدها في أعمال التنبؤ التي تضطلع بها وكالات الأرصاد الجوية في حماية الأرواح وسبل العيش والثروة الحيوانية.

9- **التمويل:** غالباً ما تكون مصادر العواصف الرملية والترابية في المناطق الريفية الهامشية أو البعيدة عن المراكز السكانية الرئيسية، مما يجعل من الصعب على واضعي السياسات تبرير التمويل اللازم لأنشطة الوقاية من تلك المصادر والحد منها وتخصيص ذلك التمويل وإدامته. وسيلزم إيلاء مزيد من الاهتمام والدعم من القطاع العام لسد الفجوة التمويلية وتعزيز نهج متوازن للحد من مصادر العواصف الرملية والترابية، والتخفيف من آثارها، وتعزيز القدرة على التكيف معها. ومن شأن الاعتراف بأن الإدارة الفعالة للعواصف الرملية والترابية لا يعود بالنفع على مستخدمي الأراضي المحليين فحسب، بل على القطاعات والبلدان الأخرى أيضاً، أن يؤدي ببطء إلى تغيير أولويات السياسات والتمويل كما هو الحال في آسيا الوسطى، والشرق الأوسط، وشمال شرق آسيا.

10- ويمكن تكيف المبدأ التوجيهي مع سياقات محددة وتطبيقه في المجالات السياسية الرئيسية بما يتفق مع نهج الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والالتزامات القائمة بموجب القانون الوطني والدولي. وهو يشجع على إدماج تدابير إدارة العواصف الرملية والترابية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية التي تنص عليها الاتفاقات العالمية والإقليمية (مثل الالتزامات المتعلقة باتفاقيات ريو، والأمن الغذائي، والصحة البشرية، وتلوث الهواء، والقدرة على الصمود في وجه الجفاف، والحد من مخاطر الكوارث) لتعزيز نهج أكثر شمولية إزاء مصادر العواصف الرملية والترابية والتخفيف من تأثيرها⁽¹⁾.

11- ويقدم الموجز التقني بشأن الخريطة الأساسية العالمية لمصادر العواصف الرملية والترابية وصفاً للطريقة التي يمكن استخدامها لإنشاء خرائط تشير إلى مناطق المصادر المحتملة التي يمكن أن تنشأ منها العواصف الرملية والترابية. وتستخدم تقنية رسم الخرائط مجموعات البيانات المتاحة للجمهور بشأن التربة وخصائص سطح الأرض الأخرى لتقدير الاحتمالات السنوية والموسمية لنشوء مصادر العواصف الرملية والترابية أو توسيع نطاقها. وهناك أداة عرض⁽²⁾ توفر سهولة الوصول إلى وظائف الخريطة الأساسية العالمية لمصادر العواصف الرملية والترابية، مع إمكانية اختيار مجموعات البيانات والمقاييس المكانية والفترات الزمنية (أي كانون الثاني/يناير، ونيسان/أبريل، وتموز/يوليه، وتشيرين الأول/أكتوبر). ويمكن للخرائط الناتجة، بالاقتران مع بيانات المراقبة والتقييمات الأرضية المحلية، أن تقيد في تحسين إثراء خيارات السياسات وزيادة التمويل لتعزيز تنفيذ تدابير الوقاية من مصادر العواصف الرملية والترابية والتأهب لها والتخفيف من تأثيرها. ويمكن استخدام الخرائط، إلى جانب التوقعات الزراعية والمناخية، لتوسيع نطاق ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والمياه التي تحد من مخاطر الكوارث، مع الاعتراف بأن العواصف الرملية والترابية يمكن أن تؤثر على الأعمال التجارية والمجتمعات القريبة من مصادرها والبعيدة عنها. وقد أعد النهج والمنهجية والخرائط والأدوات الموضحة في هذا الموجز من خلال التعاون بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (اتفاقية مكافحة التصحر)⁽³⁾.

(1) <https://www.unccd.int/land-and-life/sand-dust-storm/overview>

(2) <https://maps.unccd.int/sds/>

(3) <https://www.unccd.int/land-and-life/sand-dust-storm/overview>

باء - حزمة أدوات مكافحة العواصف الرملية والترابية وقائمة جرد للأدوات والتكنولوجيات

12- أطلقت الأمانة، بالتعاون مع الشركاء، حزمة أدوات مكافحة العواصف الرملية والترابية في 12 تموز/يوليه 2023 بمناسبة أول احتفال باليوم الدولي لمكافحة العواصف الرملية والترابية⁽⁴⁾. وتواصل الأمانة تحديث المحتوى وتنقيح الوظائف حتى يتسنى لأصحاب المصلحة الوصول بسهولة إلى النُهج والأساليب والأدوات والتكنولوجيات المبتكرة المدعومة بدراسات الحالة وغيرها من الموارد للاسترشاد بذلك في تصميم السياسات والخطط المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية وتنفيذها على مختلف المستويات. وتضم حزمة أدوات مكافحة العواصف الرملية والترابية المعارف والمعلومات والبيانات الموجودة، بالإضافة إلى قائمة جرد للأساليب والأدوات والتكنولوجيات التي طورتها كيانات الأمم المتحدة وشركاؤها وخبرائها العاملون في جميع أنحاء العالم. وتُعرض السمات والعناصر الرئيسية لهذه الحزمة في خمس وحدات، وهي: '1' رسم خرائط مصادر العواصف الرملية والترابية ورصدها؛ و'2' التحكم في مصادر العواصف وإدارتها؛ و'3' المراقبة والرصد والتنبيه والإنذار المبكر؛ و'4' تقييم المخاطر وقابلية التأثر وتحديد جوانبها؛ و'5' التأهب والتخفيف من الأثر.

13- وبهدف تحسين واجهة المستخدم على شبكة الإنترنت، أنشئت فرقة عمل معنية بإدارة مصادر العواصف الرملية والترابية تضم ممثلين من اتفاقية مكافحة التصحر، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية، والشبكة العالمية لنُهج وتكنولوجيات حفظ الموارد، وكذلك من الكيانات الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، لغرض تحسين النهج المفاهيمي للتعرف على الأساليب والأدوات والتكنولوجيات الخاصة بإدارة مصادر العواصف الرملية والترابية وتصنيف تلك الأساليب والأدوات. ويشمل ذلك ما يلي:

- (أ) إعداد طريقة عملية تتضمن استفسارات بسيطة تقود المستخدم إلى التعرف على تدابير التخفيف من تأثير المصادر المحتملة؛
- (ب) إدراج تدابير مصممة خصيصاً لإدارة مصادر العواصف الرملية والترابية، لا سيما تلك التي وثّقت باعتبارها تدابير للإدارة المستدامة للأراضي وغيرها من النُهج ذات الصلة؛
- (ج) أساليب ونُهج الربط المتبادل التي يمكن استخدامها لتطوير مشاريع تتضمن إدارة المصادر باعتبارها هدفاً أساسياً أو دمج إدارة المصادر في المشاريع والبرامج ذات الصلة باعتبارها نتيجة ثانوية؛
- (د) توفير روابط لدراسات الحالة والممارسات الجيدة بغية تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بالتصميم والتنفيذ الفعال؛
- (هـ) أساليب ونُهج الاستشراق خلال السنوات الخمس المقبلة.

جيم - الحوار العلمي السياسي بشأن العواصف الرملية والترابية

14- نظّمت أوزبكستان، بدعم من الأمانة والآلية العالمية، الحدث الرفيع المستوى بشأن العواصف الرملية والترابية في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 تحت رعاية الاجتماع الحادي والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وقد جمع الحدث وزراء وقادة وواضعي سياسات وعلماء وأصحاب مصلحة من جميع أنحاء العالم للتصدي لآثار العواصف الرملية والترابية ومناقشة الاستراتيجيات والتدابير اللازمة

(4) <https://www.unccd.int/land-and-life/sand-and-dust-storms/toolbox>

للتعامل مع هذا الخطر المتنامي بفعالية. وترأس هذا الحدث الرفيع المستوى السيد عزيز عبد الحكيموف، وزير البيئة وحماية البيئة وتغير المناخ في أوزبكستان، وأداره السيد أكمل أكرم خانوف، من كبار علماء المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، أوزبكستان. ويرد ملخص لمداولات الجزء الوزاري في الفقرات 15-32.

15- افتتح السيد أكرم خانوف الحدث الرفيع المستوى وعرض أهدافه الرئيسية الثلاثة: '1' إنكاء الوعي السياسي؛ و'2' استكشاف سبل التعاون بشأن السياسات والبرامج المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية؛ و'3' تحديد الاحتياجات من التمويل والقدرات اللازمة لمواجهة العواصف الرملية والترابية بفعالية.

16- ورَّحَّب السيد عبد الحكيموف بالمشاركين في الحدث الرفيع المستوى بشأن العواصف الرملية والترابية، وافتتحه بعرض فيديو درامي عن حدث متعلق بالعواصف الرملية والترابية في جنوب أوزبكستان يُعرف بالرياح الأفغانية. وشدَّد على أن التأثيرات على سبل العيش والبيئة هائلة، وأن تدابير التصدي للعواصف الرملية والترابية أولوية قصوى تتطلب إجراءات متكاملة على جميع المستويات. ويجب أن تسترشد تدابير مكافحة العواصف الرملية والترابية والتصحُّر بالعلم وأن يشارك فيها كلُّ من الباحثين وواضعي السياسات. وأشار إلى أن التعاون الإقليمي ضروري لمعالجة المسائل العابرة للحدود من خلال تيسير الحوار وإنشاء منصات لتبادل المعرفة على جميع المستويات. وأوضح أن هناك حاجة إلى آليات تمويل مبتكرة لتعزيز الجهود وإظهار الفوائد الاقتصادية المتعددة العائدة من الإدارة المستدامة للأراضي والمياه. وأضاف قائلاً: "إذا عرفنا السبب، يمكننا أن نجد الحل"، واقترح اعتماد إعلان سمرقند بشأن العواصف الرملية والترابية الذي سيُعرض على الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف.

17- وشرح السيد ألفريد بروسبير، وزير الزراعة ومصايد الأسماك والأمن الغذائي والتنمية الريفية في سانت لوسيا، كيف تعبر أحداث العواصف الرملية والترابية التي تنشأ في الصحراء الكبرى المحيط الأطلسي وتؤثر على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي. وأوضح أن أنظمة الإنذار المبكر التي أنشأتها الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي يمكن أن تتجح، مثل تلك الخاصة بالأعاصير، في توفير إشعار مسبق لمسؤولي الصحة العامة والمجتمعات المحلية. وعلى الرغم من أن أحداث العواصف هذه جزء من الدورة الطبيعية، فيمكن أن تسبب أيضاً أضراراً بيئية كبيرة وتزداد لنعوية الهواء مع تأثيرات صحية سلبية وانخفاض للرؤية. وتلحق أيضاً خسائر اقتصادية بقطاع السياحة. وأشار إلى أن مشاريع إدارة الأراضي والتربة في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي جزء لا يتجزأ من الاستجابة الإقليمية التي يدعمها شركاء تقنيون وماليون على الصعيد العالمي.

18- وأبرز السيد أسامة بن إبراهيم فقيها، نائب وزير البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية ورئيس الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف، الآثار العديدة للعواصف الرملية والترابية على صحة الإنسان واقتصاداتنا. وأوضح أن هناك ترابطاً قوياً بين العواصف الرملية والترابية وتدهور الأراضي، الأمر الذي يتطلب اتباع نهج شامل، مثل النهج المتبع في إطار مبادرة السعودية الخضراء، أو تعاوناً إقليمياً قوياً كما هو الحال في مبادرة الشرق الأوسط الخضراء التي تهدف إلى إصلاح 100 مليون هكتار في جميع أنحاء المنطقة وتشمل أكثر من 40 بلداً. وسيؤدي تبادل أفضل الممارسات وتضافر الجهود إلى إحداث فرق على أرض الواقع. وأشار إلى أن هناك حاجة ملحة للقضاء على الأسباب الجذرية لتدهور الأراضي والعواصف الرملية والترابية التي تؤثر تأثيراً كبيراً على الأمن الغذائي، وفقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ. ويجب أن يكون قطاع استخدام الأراضي جزءاً أساسياً من الحل، فهو يوفر العديد من المنافع المشتركة. وعلى نحو ما أكد السيد فقيها: "إن بقاء الأمور على حالها سيضاعف حجم تدهور الأراضي مرتين أو ثلاث مرات في السنوات القادمة، ولذا يجب أن نقدم التزامات كبيرة بشأن العواصف الرملية والترابية في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف".

19- وأبرز السيد آلان ريتشارد دونواهي، وزير الغابات والمياه السابق في كوت ديفوار ورئيس الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف، أهمية التعاون الوطني والدولي، لا سيما بين اتفاقيات ريو. وأوضح أن التصدي للعواصف الرملية والترابية أمر بالغ الأهمية لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة وزيادة الاهتمام بتلك المسألة سياسياً، ويجب علينا أولاً أن ندرك مدى إلحاح هذه المسألة العابرة للحدود وأن نبدأ في وضع سياسات محددة الهدف وأنظمة إنذار مبكر. ومن الأهمية بمكان تنقيف واضعي السياسات بشأن آثار أحداث العواصف الرملية والترابية على الصحة والزراعة واقتصاداتنا، حيث إن الخسائر المالية كبيرة. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى التعاون لمعالجة الأسباب الجذرية، وتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، والاستثمار في التكنولوجيا والابتكار المناسبين. وشدد على أننا "نحتاج إلى جبهة موحدة للعمل المستدام، بما في ذلك على مستوى المجتمع المحلي" للبناء على عمل اتفاقية مكافحة التصحر والاتفاقات البيئية الأخرى.

20- وبدأ السيد إبراهيم ثياو، الأمين التنفيذي لاتفاقية مكافحة التصحر، كلمته بتأطير مسألة العواصف الرملية والترابية باعتبارها ظاهرة عالمية - من أفريقيا إلى الشرق الأوسط إلى آسيا - حيث لا توجد منطقة بمنأى عن هذه الظاهرة؛ بل إنها تؤثر أيضاً على أوروبا حيث تسببت في إغلاق المدارس وتوقف وسائل النقل. وشدد على أن "الاستجابة العالمية أمر بالغ الأهمية مع تنامي هذا التهديد". وأوضح أن الائتلاف موجود لمساعدة البلدان، ولكن هذه مجرد بداية. وهناك حاجة إلى تعاون إقليمي وخطة عمل عالمية. وأشار إلى أن توسع الأراضي الزراعية وزيادة معدل تواتر الجفاف وشدته سيجعل البلدان أكثر عرضة لمخاطر العواصف الرملية والترابية وأخطارها. وأفاد بأن المداورات بشأن العواصف الرملية والترابية في إطار اتفاقية مكافحة التصحر حققت نتائج مهمة منذ انعقاد الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في عام 2015، بما في ذلك المقررات التي تعترف بالإدارة المستدامة للأراضي والمياه باعتبارها واحدة من أكثر الطرق فعالية للحد من مصادر العواصف الرملية والترابية التي يتسبب فيها الإنسان.

21- ووصف السيد حسين أفني بيشاكلي، نائب الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي، العواصف الرملية والترابية بأنها تحدٍ هائل للتنمية المستدامة، وقال إن الاعتراف العالمي بها لا يزال ضعيفاً. وأوضح أن الآثار السلبية لتلك العواصف على مختلف القطاعات والخسائر الاقتصادية الناجمة عنها تؤثر على معظم السكان في منطقة آسيا الوسطى، حيث يتعرض الكثير منهم لنوعية هواء رديئة بسبب أحداث العواصف الرملية والترابية. ويتمثل السبب الجذري في التدهور البيئي وفقدان الطبيعة وتغير المناخ، مما يشير إلى الحاجة إلى أطر إقليمية للحد من المخاطر وخرائط طريق قابلة للتنفيذ للتخفيف من تأثير الكوارث والتصدي لها. وأكد على أنه "يلزم الاتفاق على أرضية مشتركة لمكافحة تدهور الأراضي وإدماج الإدارة المستدامة للأراضي والمياه في السياسات الوطنية".

22- وأعقبت جلسة النقاش هذه جلسة تحاور تناولت ثلاثة أسئلة: '1' كيف يمكننا العمل معاً لزيادة الوعي بالتهديد الذي تشكله العواصف الرملية والترابية؟ '2' ما خيارات التعاون العالمي والإقليمي؟ '3' ما المتطلبات التقنية والمالية الرئيسية للتصدي للعواصف الرملية والترابية بفعالية أكبر؟

23- وافتتح السيد فراس زيادات من منظمة الأغذية والزراعة ورئيس ائتلاف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية الجزء الثاني بعرض عن عمل الائتلاف وتصديه للعواصف الرملية والترابية على الصعيد العالمي. وأوضح أن الائتلاف يهدف إلى دعم البلدان والمناطق بإجراءات وطنية وإقليمية وعالمية لتعزيز التخفيف من تأثير مصادر العواصف الرملية والترابية ولتحسين إدارة آثار تلك العواصف، والأهم من ذلك الانتقال من التخطيط إلى التنفيذ. وأشار إلى أن أولويات العمل المستقبلي تشمل التعاون الدولي وتعبئة الموارد، وهما أمران لا غنى عنهما في التصدي لمخاطر العواصف الرملية والترابية وأخطارها والحد من آثارها على الناس والمجتمعات والاقتصادات.

24- وأكد السيد توجيفان من الصين على أن العواصف الرملية والترابية لها آثار خطيرة على جميع قطاعات المجتمع، بما فيها السلامة الإيكولوجية والتنمية الاقتصادية. ومن ثم، فإنه يلزم زيادة الاهتمام بالجهود المبذولة لمكافحة تلك العواصف. وقال: "يجب أن نتكاتف ونعمل معاً من أجل مستقبل مشترك". وأشار إلى ضرورة أن تتصدى البشرية للعواصف الرملية والترابية والتصحر باعتبار ذلك معركة مشتركة، والصين ملتزمة بتطوير تكنولوجيات لزيادة مساحة الأراضي السليمة والمنتجة وتعمل بنشاط على تطوير تلك التكنولوجيات. وأوضح أن آليات التعاون الإقليمي لها أهمية بالغة، مثل أنظمة الإنذار والتقييم التي تستضيفها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، فضلاً عن مراكز التدريب والبحوث التعاونية.

25- ووجه السيد مافلودود عبد القدير خان، نائب رئيس لجنة حماية البيئة التابعة لحكومة طاجيكستان، الانتباه إلى أحداث العواصف الرملية والترابية في جميع أنحاء العالم وتأثيرها على المحاصيل والثروة الحيوانية والصحة والبيئة. وأشار إلى أن تلك الأحداث تتردد وتيرتها في طاجيكستان وتصل إلى النظم الإيكولوجية في المناطق المرتفعة، مما يؤثر على الأنهار الجليدية. ويؤدي الذوبان المكثف إلى الحد من توافر المياه وجودتها مع ارتفاع مستويات الملوحة. وأكد قائلاً "إننا نواجه تحديات مشتركة، ونحتاج إلى شراكات لدعم الرصد والبحث وإشراك القطاع الخاص".

26- وأكد السيد يونغ كيون لي، نائب المدير العام لشعبة الموارد الحرجية العالمية في دائرة الحراج الكورية، أن التصحر والعواصف الرملية والترابية تتجاوز الحدود الوطنية. فلا يمكن لأي دولة بمفردها أن تعالج المشكلة بمفردها، ولكن هناك حاجة إلى تضافر الجهود على الصعيد العالمي للتصدي لتلك العواصف. وأوضح أن جمهورية كوريا شاركت بنشاط في إطار التعاون الدولي في مجال منع العواصف الرملية والترابية والتخفيف من آثارها على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية. وقد قدمت المساعدة التقنية والتمويل للتصدي للعواصف الرملية والترابية من خلال تدابير مختلفة، بما في ذلك مبادرة تشانغون. ويشمل ذلك بلداناً في شمال شرق آسيا، تعمل حالياً على وضع خريطة تجريبية لمصادر العواصف الرملية والترابية للمساعدة في تحديد العوامل المسببة لتلك العواصف وإنشاء نظام إنذار مبكر وتنفيذ نهج سياساتية منسقة.

27- وأوضحت السيدة سيلفي غوييه، نائبة المنسق ورئيسة الأنشطة البيئية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولاية المنظمة في مجال الوقاية من الأزمات والأخطار والتكيف معها، مثل العواصف الرملية والترابية. وذكرت أن "الكوارث الطبيعية تتردد وكذلك التكاليف". وهذا يسلط الضوء على ضرورة تحسين الاستباقية وتعزيز القدرة على الصمود. وأشارت إلى أن الاستثمارات في تخفيف المخاطر ضرورية لتعزيز الأمن الغذائي والحد من النزاعات والهجرة القسرية. وأوضحت أن الجهود التعاونية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تهدف إلى تعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود وتسهيل العمل مع المدن والسلطات المحلية. كما أن العمل مع المجتمعات المحلية يمثل أولوية قصوى في العلاقة بين البيئة والأمن البشري.

28- ورکز السيد أسفيرانتشو أباتي، أحد كبار الأخصائيين في مجال البيئة في البنك الدولي، على الحاجة إلى نهج متكامل لوقف توسع مصادر العواصف الرملية والترابية وتفعيل أنظمة الإنذار المبكر وتعزيز التخفيف من الآثار. وأشار إلى أن لدى آسيا الوسطى استراتيجية للتصدي للعواصف الرملية والترابية، وأحد العوامل المهمة هو الاستثمار والتعريف بقيمة إعادة المناظر الطبيعية إلى هيتها الأصلية في الحد من أحداث العواصف الرملية والترابية الناشئة عن بحر آرال. ويمكن أن تكون عوائد الاستثمار مرتفعة؛ ويمكن تحقيق هذه المنافع المتعددة من خلال مشاريع إقليمية لإصلاح الأراضي المتدهورة.

29- وأكد السيد بحر الدين نيشونوف، النائب الأول للمدير العام لمعهد البحوث العلمية للأرصاد الجوية المائية في أوزبكستان، أن الرصد والتنبؤ والإنذار المبكر أمور بالغة الأهمية للحد من آثار العواصف الرملية والترابية في أوزبكستان. وأوضح أن التعاون الإقليمي ضرورة حتمية لأن العديد من

مصادر العواصف الرملية والترابية تتشأ في بلدان مجاورة. وسيساعد تعزيز الرصد، بما في ذلك محطات التنبؤ والمراكز الإقليمية في مجال التخطيط للأحداث المستقبلية، في الحد من الآثار السلبية.

30- وأكد السيد نور الدين تاس، من تركيا، على ضرورة إيجاد أوجه تآزر على المستوى الوطني، والعمل على المستوى الإقليمي، والاستفادة من المزيد من أوجه التآزر على المستوى العالمي، وخاصة بين اتفاقيات ريو. وشدد على أن "تفعيل أهدافنا العالمية كان الرسالة الرئيسية التي خرج بها مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة عشرة"، وأن مكافحة العواصف الرملية والترابية يوفر فرصة فورية.

31- وشدد السيد أودبايار أودونشيمد من منغوليا على ضرورة التصدي للتحديات البيئية العالمية على جميع المستويات. وأوضح أن درجات الحرارة ترتفع في منغوليا، ويتناقص هطول الأمطار، ويزداد معدل تواتر أحداث العواصف الرملية والترابية وحجمها. وأشار إلى أن تغير استخدام الأراضي وتدهور الأراضي هما العاملان الرئيسيان اللذان يؤثران الآن على ربع مساحة الأراضي. وأفاد بأن مواقع الرصد ومحطات التنبؤ في منغوليا هي جزء من الجهود المبذولة في شمال شرق آسيا لمكافحة العواصف الرملية والترابية وتفعيل أنظمة الإنذار المبكر.

32- وأعرب السيد عزيز عبد الحكيموف، في ملاحظاته الختامية، عن امتنانه لجميع المشاركين. وذكر أن تدهور الأراضي مصدر للأتربة والتلوث وسبب لتدني خدمات النظم الإيكولوجية. وشدد على "ضرورة توحيد جهودنا لمواجهة التحديات العابرة للحدود" ومواصلة إعداد إعلان سمرقند بشأن العواصف الرملية والترابية للنظر فيه في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف.

دال - ائتلاف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية

33- تواصل الأمانة المشاركة بنشاط في الائتلاف، الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 225/72 للمساهمة في التصدي للعواصف الرملية والترابية على الصعيد العالمي. وتواصل الأمانة قيادة الفريق العامل المعني بالسياسات والحوكمة وتقديم مدخلات للتقرير السنوي للأمين العام المعنون "مكافحة العواصف الرملية والترابية" لتسليط الضوء على المبادرات والأنشطة التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة والآلية العالمية والدول الأعضاء ومجموعة من أصحاب المصلحة.

34- وقد أدت الحاجة المتزايدة إلى التعاون العالمي والإقليمي بين البلدان لإدارة آثار العواصف الرملية والترابية والأخطار العابرة للحدود التي تمثلها والتخفيف من تلك الآثار والأخطار إلى إعلان الجمعية العامة يوم 12 تموز/يوليه يوماً دولياً لمكافحة العواصف الرملية والترابية. ومن خلال هذا القرار، دعت الجمعية العامة أيضاً جميع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين "إلى الاحتفال بذلك اليوم الدولي بطريقة ملائمة ووفقاً للأولويات الوطنية، من خلال برامج التثقيف والأنشطة الرامية إلى إنكفاء الوعي العام بأهمية مكافحة هذه العواصف لصحة الإنسان ورفاهه؛ وتعزيز الاستخدام والإدارة المستدامين للأراضي؛ وتعزيز الأمن الغذائي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ؛ وسبل العيش المستدامة".

35- ويمثل ذلك خطوة مهمة لإنكفاء الوعي بالعواصف الرملية والترابية وتعبئة الإرادة السياسية والموارد اللازمة لمعالجة المسائل المتعلقة بتلك العواصف التي تمثل تحدياً خطيراً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها. وخلال الاحتفال باليوم الدولي الثاني لمكافحة العواصف الرملية والترابية في عام 2024، نظّم أعضاء الائتلاف حلقة دراسية دولية على شبكة الإنترنت للتوعية بأهمية مكافحة العواصف الرملية والترابية لصحة الإنسان ورفاهه، وتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والمياه،

ومن ثم تعزيز الأمن الغذائي، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، وسبل العيش المستدامة. وبالإضافة إلى إطلاق المبدأ التوجيهي المشترك بين اتفاقية مكافحة التصحر ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن إدماج إدارة العواصف الرملية والترابية في المجالات السياسية الرئيسية، فقد أتاح الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة العواصف الرملية والترابية فرصة لعرض العمل الذي يضطلع به أعضاء الائتلاف في مجالات التكيف والتخفيف من الأثر، والتنبؤ والإنذار المبكر، والصحة والسلامة، والسياسات والحوكمة، والتعاون الإقليمي.

36- ووفقاً للمبادئ التوجيهية للحوكمة الخاصة بالائتلاف، من المتوخى أن يكون رئيس الائتلاف رئيساً بالتناوب، حيث يتولى عضو مختلف من أعضاء الائتلاف الرئاسة كل عامين. وتتولى منظمة الأغذية والزراعة رئاسة الائتلاف منذ تموز/يوليه 2020، حيث لم يكن هناك عضو آخر على استعداد لتولي المسؤولية بعد العامين الأولين. وفي عام 2024، اقترح مركز آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ترتيباً مشتركاً لتقاسم دور رئاسة/استضافة الائتلاف للعامين المقبلين، وهو ما وافق عليه أعضاء الائتلاف.

هاء - المشاريع والبرامج المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية

37- ما فتئت الأمانة تساعد في وضع الخطط والسياسات والأطر الوطنية والإقليمية وفقاً لإطار الدعوة في مجال السياسات لمكافحة العواصف الرملية والترابية، مع التركيز على التخفيف من الأثر، بما في ذلك إدارة المصادر البشرية المنشأ. وأطلق مشروع تجريبي مع الشركاء على المستوى الإقليمي في شمال شرق آسيا (جمهورية كوريا وروسيا والصين ومنغوليا) لصياغة خطة واستراتيجية على المستوى الإقليمي بشأن مسألة العواصف الرملية والترابية من شأنها تسريع الإجراءات على أرض الواقع.

38- وتعمل الآلية العالمية على وضع تصور لمبادرة تنفيذ عالمية بشأن العواصف الرملية والترابية بهدف تحفيز تطوير مشاريع وبرامج تحويلية تساهم في تعزيز تأهب السكان المتضررين وقدرتهم على الصمود. وتركز هذه المبادرة على ثلاثة مجالات عمل رئيسية تشمل: (1) اتساق السياسات والبيئة التمكينية على المستويين الوطني والإقليمي بهدف إدماج مسألة العواصف الرملية والترابية في السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة؛ و(2) تنمية القدرات ونقل التكنولوجيا من أجل رسم خرائط المناطق الساخنة للعواصف الرملية والترابية ورصدها وتقييمها؛ و(3) التخفيف من تأثير مصادر العواصف الرملية والترابية البشرية المنشأ من خلال الإدارة المبتكرة والمستدامة للأراضي والمياه، بما في ذلك الممارسات الزراعية مثل الإدارة المستدامة للمراعي.

39- وتعمل الآلية العالمية أيضاً على تطوير برنامج لمكافحة العواصف الرملية والترابية في آسيا الوسطى بالتعاون مع خمسة بلدان في آسيا الوسطى (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) وشركائها. ويستند هذا البرنامج إلى الاستراتيجية الإقليمية لإدارة العواصف الرملية والترابية في آسيا الوسطى للفترة 2021-2030، والتي أعدت بدعم من الأمانة⁽⁵⁾. ونُظمت حلقتا عمل تشاوريتان للمساهمة في تصميم البرنامج، بما في ذلك حلقة عمل تشاورية للخبراء بعنوان "العواصف الرملية في آسيا الوسطى: رسم خرائط المصادر والتخفيف من تأثيرها"، عُقدت على هامش الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

(5) <https://www.unccd.int/resources/brief/regional-midterm-strategy-sand-and-dust-storms-management-central-asia-2021-2030>

40- وعُقدت حلقة عمل بشأن التعاون الإقليمي في الفترة من 12 إلى 15 آذار/مارس 2024 في طشقند، أوزبكستان، شاركت في تنظيمها الأمانة، وبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي. ويسعى البرنامج الإقليمي إلى تنفيذ تدابير شاملة للحد من مصادر العواصف الرملية والترابية البشرية المنشأ والتخفيف من آثارها في جميع أنحاء المنطقة. ويهدف إلى تحسين القدرة على الصمود في مواجهة العواصف الرملية والترابية ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى من خلال تعزيز التعاون العابر للحدود، وتعزيز نظم الرصد والتنبؤ، والإقبال على ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي. وأخيراً، ما فتئت الآلية العالمية تقدم المساعدة للصومال في معالجة المسائل المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية، لا سيما تثبيت الكثبان الساحلية من خلال عملية المشاريع والبرامج التحويلية التي تضطلع بها في مجال تحديد أثر تدهور الأراضي. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن عمل الآلية العالمية بشأن العواصف الرملية والترابية في الوثيقة (22)/5/ICCD/CRIC.

ثالثاً - الاستنتاج

41- منذ انعقاد الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف، أقرت الأطراف بأهمية الوقاية من مصادر العواصف الرملية والترابية البشرية المنشأ والحد منها في سياق تنفيذ الاتفاقية وتحديد أثر تدهور الأراضي. وكان إطار الدعوة في مجال السياسات لمكافحة العواصف الرملية والترابية هو الموجه الرئيسي للسياسات والإجراءات المتصلة بالعواصف الرملية والترابية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، وهو الآن مدعوم بمجموعة من الموارد المعرفية المتاحة للأطراف من خلال أنشطة الشراكة بين الأمانة والآلية العالمية.

42- واستناداً إلى الخلاصة الوافية في ما يتعلق بالعواصف الرملية والترابية: معلومات وإرشادات بشأن تقييم ومعالجة المخاطر، وحزمة أدوات مكافحة العواصف الرملية والترابية، اللتين صدرتا في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف، فإن المبدأ التوجيهي بشأن إدماج إدارة العواصف الرملية والترابية في المجالات السياساتية الرئيسية والموجز التقني بشأن الخريطة الأساسية العالمية لمصادر العواصف الرملية والترابية يواصلان زيادة إمكانية الوصول إلى التوجيهات ذات الصلة بالسياسات والأدوات العملية والمعلومات التقنية بشأن مصادر العواصف الرملية والترابية وآثارها وتدابير التصدي لها. ويلزم بذل جهود إضافية لربط ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والمياه بإدارة العواصف الرملية والترابية على جميع المستويات: العالمية والإقليمية لمعالجة الآثار العابرة للحدود، والوطنية ودون الوطنية لزيادة التأهب وبناء القدرة على الصمود.

43- ويدعو المبدأ التوجيهي إلى إدماج الأطر السياساتية والتنفيذية المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في إطار أهداف التنمية المستدامة، وتحديد أثر تدهور الأراضي، واتفاق باريس، وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وإطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، من بين اتفاقات أخرى. ومن شأن إدماج تدابير إدارة العواصف الرملية والترابية في هذه الاستراتيجيات وخطط العمل أن يساعد على الاستفادة من أوجه التآزر المتأصلة في التنفيذ لتحقيق منافع مشتركة وتوسيع نطاق مجموعة الموارد من أجل مكافحة أحداث العواصف الرملية والترابية المتزايدة التواتر والشدة.